# [ حوار حول : « فأتوا بسورة من مثله » ]

# سؤال العضد[١] وجواب الجاربُرْديّ[٢]

# ورد العضد على الجاربُرْديّ

# وانتصار ولد الجاربردي لأبيه على العَضد

كتب العضُد مستفتياً علماء عصره :

يا أدلاّء الهُدى ، ومصابيح الدُّجا ، حيّاكم الله وبيّاكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس ، وبضوء ناركم للهُدى مُلْتَمِس ، مُمْتَحَنٌ بالقُصور ، لا مُمْتَحِنٌ ذو غُرور ، يُنشِد بأطلق لسان ، وأرَقّ جَنان .

(١) العضد : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفقار القاضي عضد الدين الأيجيّ الشافعيّ المشهور بالعضد .
ولد بعد السبعمائة . وصنف شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف . ومات مسجوناً سنة ٧٥٦ بعد محنة مع صاحب كِرْمان . انظر البغية ٢ / ٧٦ . وانظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٢٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ١٠٨ .

(٢) هو أحمد بن الحسن الجار بُرْديّ الشيخ فخر الدين ، نزيل تبريز . شرح شافية ابن الحاجب ، وشرح الكشاف .ومات في رمضان سنة ٧٤٦ بتبريز . انظر البغية ١ / ٣٠٣ . وانظر طبقات الشافعية ٥ / ١٦٩ .

ألا قُلْ لِسُكّان وادي الحمى[1]  هنيئاً لكم في الجِنان الخلودُ
أفيضوا علينا من المـاء فَيْضاً  فنحن عِطاشٌ وأنتُـم وُرودُ

قد اسْتُبْهِم قولُ صاحب ( الكشاف ) : أُفِيضت عليه سِجالُ الألطاف : ( من مثله )[2] ، متعلّق بسورةٍ ، صفة لها ، أي بسورة كائنةٍ مِنْ مثله ، والضّمير ، لما « نزّلنا » ، أو ، « لعبدنا » .

ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا ، والضّمير للعبد » حيث جوّز في الوجه الأول : كون الضّمير لِما « نزّلنا » تصريحاً ، وحَظره في الوجه الثاني تَلْوِيحاً ، فليت شعري ما الفرق بين : « فأتوا بسورة كائنةٍ من مثل ما نزلنا ، و : فأتوا من مثل ما نزّلنا بسورة[3] ؟

وهل ثَمّ حكمةٌ خفيّة ، أو نُكتة معنويّة ، أو هو تحكّم بحت ؟

بل هذا مستبعد من مثله .

فإن رأيتم كشف الريبّة ، وإماطَة الشّبهة ، والإنعـامَ بالجـواب أُثِبتُمْ أجزلَ الأجر والثّواب .

---

(١) في طبقات الشافعية ١٠ / ٤٧ : « لساكن وادي الحبيب » .
(٢) من قوله تعالى : « وإن كُنتُم في ريْبٍ مما نزلنا على عبدنا فأتُوا بسورةٍ من مثله » البقرة / ٢٣ .
(٣) انظر النص في تفسير الكشاف ١ / ٢٤١ . وبعده : « فإن قلت : وما مثله حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل ؟ قلت : معناه ، فأتوا بسورة ممّا هو على صفته في البيان الغريب ، وعلوّ الطبقة في حسن النظم » الخ .

## [ إجابة الجاربردي على هذا الإشكال ][1]

فكتب العلاّمة فخر الدين الجاربردي مجيباً :

وعقد[2] تمنّى الشعور معلقاً[3] بالاستعلام لِما وقع . بالدخيل مع الأصيل الأدخل[4] في الإبهام[5] ، أشْعَرَ بأنّ المتمنّى تحقق[6] ثبوت[7]

---

(١) هذا النص غامض لأنه رموز وإشارات . وبمقابلة النسخة المطبوعة بنسخ الأشباه المخطوطة لم أتبيّن معاني الكثير من هذا النص ، ولم أقف عند هذا الحد ، فالتمست مصادر أخرى لعلّها تنير الطريق ، ومن حسن الحظ عثرت على هذا النص في طبقات الشافعية للسبكي في ترجمة العضد ٥/ ١٦٩ ، وهي النسخة المطبوعة بغير تحقيق ، ثم تتبعت هذا النص في النّسخة التي حققها زميلنا الدكتور محمود الطناحي ، فرأيته في حيرة من أمر هذا النّص حيث يقول في حاشية ١٠/ ٤٨ : « والكلام كله إغماض في إغماض »
وحيث إن الأمر كذلك ، فالاجتهاد في وضوح هذه الألفاظ ومعانيها قد لا يوصل إلى الصواب ، فقد يكون ما في النسخة غير المحققة من الأشباه المشار إليها برمز ط ، أو النسخة من طبقات الشافعية التي لم تحقق أصح من النسخ المحققة لهذا فإنني أكتفي بمقارنة النسخ بعضها ببعض مكتفياً بذكر الألفاظ التي اختلفت في النسخ

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة من الأشباه ، وفي طبقات الشافعية التي لم تحقق ٦/ ١٠٩ والتي حققت ١٠/ ٤٨ سقطت هذه الكلمة .

(٣) في طبقات الشافعية : « متعلّقاً »

(٤) سقطت من طبقات الشافعية غير المحققة .

(٥) في طبقات الشافعية : « الاستفهام » مكان : « الإبهام »

(٦) من طبقات الشافعية : « يحقق » بالياء .

(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة «تبوب » مكان : تبوت »

شيء مّا منها ، والانتفاء[١] رأساً ، ولا يستراب[٢] أن انتفاء الفائدة اللفظية والفائدة[٣] المعنوية يجعل التخصيص ساذجاً[٤] ، فإن رفع[٥] الإبهام[٦] بنصب البعض لكسر[٧] الباقي جَزْماً[٨] ، فما مغزى التحضيض[٩] على البيان ؟ / فاضرب عن الكشف صفحاً فجانبا[١٠] [ ٣ / ٢٤٩ ] الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم[١١] ما يعنى[١٢] بالتحقيق فيه والأخص في الاستعمال قريع[١٣] إله[١٤] اله[١٥] ، لا زلة خبير كعثرة عثارها

(١) في طبقات الشافعية «أو الانتفاء» بـ« أو » لا بالواو .
(٢) في طبقات الشافعية : « ولا يشيران »
(٣) في طبقات الشافعية : « والعائدة » بالعين لا بالفاء
(٤) في طبقات الشافعية : « تَهكُّماً » مكان : «ساذجاً»
(٥) من طبقات الشافعية غير المحققة : «وقع » بالواو
(٦) في طبقات الشافعية : « الارتفاع »
(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة « النكير» بالنون ، وفي طبقات الشافعية المحققة : « الكثير »
(٨) في طبقات الشافعية مكانه : « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى »
(٩) في طبقات الشافعية : « التخصيص » بصادين .
(١٠) في طبقات الشافعية غير المحققة : « محايياً » بياءين وفي الطبقات المحققة : « مجانباً »
(١١) في ط : « ريم » وفي النسخ المخطوطة من الأشباه . أردتم ، وفي طبقات السبكي غير المحققة « ريم » مثل « ط» وفي الطبقات المحققة : « وإن ردّ ثم»
(١٢) في طبقات الشافعية : « يغني » بالغين .
(١٣) في طبقات الشافعية : « فرفع »
(١٤) في طبقات الشافعية غير المحققة : « إنه » مكان : « اله » وفي المحقّقة : آله
(١٥) في طبقات الشافعية : « الاّ وله خبر نصره عيارها » مكان « إله ، لا زلة خبير كعثرة عثارها »

للأدخل[١] .بمنزلة[٢] فيأنزلنا أولاً بشهادة الدعدعة [٣] لعثوره [٤] عليها فنزلنا [٥] ثانياً ، والتبيين جليس [٦] التعيين ، فإنها من بنات خلعتُ عليهن الثياب ثم دفنتهن وحثوت عليهن التُّراب :

٦٦١ = فَبُحْ باسم من تَهْوى وذرْني من الكنى
فلا خير في اللّذات من دونها سِتْرُ[٧]

* * * *

٦٦٢ = إني امرؤ أسِمُ القصائد للْعِدى
إن القصائد شرّها أغفالُها [٨]

---

(١) في طبقات الشافعية : « إلاّ دخل » ، مكان : « للأدخل »
(٢) في طبقات الشافعية : « منزلة » بدون باء
(٣) في طبقات الشافعيّة : « الدعوة » مكان : « الدعدعة » تحريف ، لأنها فسرّت فيما بعد على أنها الدعدعة لا الدعوة .
(٤) في طبقات الشافعية : « لعبوره »
(٥) في طبقات الشافعية : « في نزلنا »
(٦) في طبقات الشافعية : « جنس »
هذه هي الاختلافات في ضوء النسخ .
وقد ردّ العضد على هذه الرسالة بقوله فيما بعد : « إنه كلام تمجه الأسماع ، وتنفر عنه الطباع » ككلمات المبرسم غير منظوم ، وكهذيان المحموم ليس له مفهوم » الخ
(٧) لأبي نواس ديوانه / ٢٨ ، وروايته : ودعني من الكنى » وهو من قصيدة مطلعها :
ألا فاسقني خمراً ، وقل لي هي الخمرُ
ولا تسقني سرًّا إذا أمكن الجهرُ
(٨) هو لبشامة بن الغدير . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٩ =

## [ تعليق العضد على هذا الجواب ]

أقول ، وأعوذ بالله من الخطأ والخلل ، واستعفيه من العِثار والزّلل :

الكلام على هذا الجواب من جوه :

الأوّل : أنه كلام تمجُّهُ الأسماع ، وتنفر عنه الطِباع ، ككلمات المُبَرْسم[1] غير منظوم ، وكهذَيان المحموم ، ليس له مفهوم . كَمْ عُرِض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم ، فلم يفهم معناه ، ولم يَعْلَم مؤدّاه ، وكفى دليلاً[2] بيني وبينك كُلّ من له حظٌّ من العربيّة ، وذكاءٌ[3] ما مع الممارسة لِشَطْر من الفنون الأدبيّة .

---

= قال المرزوقي في شرحه : « اسم القصائد أعلمها بما يصير كالسِّمة عليها حتى لا تنسب إلى غيرها ، وحتى يعرف منها السبب الذي خرجت عليه ، فمن سمعها عرف قصتها ولهذا قال : * إن القصائد شرّها أغفالها * .
وفي النسخ المخطوطة من الأشباه : « سترها » بالتاء ، مكان : شرها .

(١) في القاموس : البِرْسام : عِلّة يهذى فيها ، وبُرْسِمَ بالضم فهو مُبَرْسم .
(٢) في طبقات الشافعية . ١/ ٤٩ : « وكيلاً » مكان : « دليلاً »
(٣) في طبقات الشافعية : ١٠/ ٤٩ « وذكاء ما ما ذم الممارسة » وفي الهامش علق المحقق بقوله : « هكذا في المطبوعة ، وفي ج ، ك : « ودكا مانع الممارسة » ولم نهتد إلى حقيقة المراد »
والنص في الأشباه مراده واضح وهو أن أدنى ذكاء مع الممارسة لشطر من الفنون الأدبيّة، يعني أن من له أقل حظ مع الممارسة لفرع من الفنون الأدبية يعلم أن =

الثاني : لمّا أجمل الاستفهام لشدة الإبهام ، فسّره بما لا يدل عليه بمطابقة ، ولا بتَضَمُّن ولا بالتزام .

وحاصله : أن ثبوت أحد الأمرين ههنا محقّق ، وإنما التّردّد في التّعيين ، فحقيق بأن يسأل بالهمزة مع « أم » دون هل مع « أو » ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث : أنّا لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً لجواز أن لا يكون لِحِكْمة خفيّة ، ولا نُكتة معنويّة ، بل الأمر بيّنٌ في نفسه على السّائل ، أو لشبهة قد تخايلت للحاكم ، وتَضْمَحِلّ بالتأمل ، فلا يكون تَحكُّماً بَحْتاً .

ولئن سَلَّمْنا الحَصْرَ فَلِمَ لا يجوز أن يتجاهل السّائلُ تأدُّباً أو اعترافاً بالقصور ، وتجنُّباً عن التّيه والغُرور . ؟

الرابع : أن « أو » هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعه[1] في الوجوه الإعرابية ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيكَ أم تحسبه غلامَك وأقلَّ خُدّامك ؟ / أو لا تدري مَنْ أمامك أبعد ؟ أذبت[2] [٣ / ٢٥٠

= ما كتبت كما وصفت لك . هذا وفي طبقات الشافعية مكان : « شطر » « لينظر »

(١) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥٠ : « باعك » وهو أوضح ، لأنه بصدد مخاطبة الجار بردي .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥ : « آذيت نفسك » وما في الأشباه أنسب

نفسك ليلاً ونهاراً في شُعَبٍ من العربيّة مُذْ نِيطت بك العمائم إلى أن اشتعل الرّأس شيباً، يخفي عليك هذا الجَليّ الظّاهر ،الذي هو مسطورٌ في الجُمل لعبد القاهر !

الخامس : هب هذا خطأً صريحاً ، ألا يمكن أن تتمحّل[1] له مَحْملاً صحيحاً ؟

أليس المقصود هنا كالصّبح يتبلّج ، وكالنّار في حِنْدِسِ الظُّلَم على رأس العَلَم تُؤجّج ؟ فماذا كان[2] بعد ما يغنيك من الجواب ، ويُطبِّق مِفْصَل[3] الصّواب بما[4] لا يَعْنيك من التّخطئة في السّؤال .

السادس : قد أوجب الشّرع ردّ التّحية والسّلام ، وندب إلى التلطُّف في الكلام ، فَمَن يؤفك[5] فقد اقترف الإثم ، واستحق الذّم ، وأساء الأدب ، وتجنّب الأمَم[6]، وأشعر بأنه ليس له من الخُلُق

---

(١) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ : « أن تحمل » مكان : « أن تتمحّل » وفي هامش التحقيق ذكر أنه في « ج ، ك » «تتمحّل» وآثرنا ما في المطبوعة »
وتتمحّل في رأيي أوضح من اختيار المحقق : « أن تحمل » . وفي اللغة . تمحّل احتال فهو متمحّل . وفي ط فقط : «يتحمّل» تحريف .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ « فما كان لو اشتغلت بعدما يعنيك » بالعين

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « وتطبيق بفضل » تحريف ، صوابه من طبقات الشافعية ١٠/ ٥١

(٤) في طبقات الشافعية : « عماً » مكان : « وبما »

(٥) في طبقات الشافعية : « فمن زوى عنه » مكان : « فمن يؤفك»

(٦) الأمم ـ القصد

خَلاق[١]، ولم يرزق متابعة مَنْ بُعِث لتتميم مكارم الأخلاق.

السابع :أنه أعرض عن الجواب، وزعم أنه من بنات خلع عليهنّ الثياب. فإن كان حقًّا فلا رَيْبَ في أنّها تكون ميّتة أو بالية ، ومع هذا فمصداق[٢] كلامه أن ينبش عنها، أو أن يأتي بمثلها، فَنَرى ما هيه؟

الثامن : أن السّؤال لم يُخَصّ به مخاطَبٌ دون مخاطب ، بل أُورد على وجه التّعميم والإجمال ، مَرْعيًّا فيه طريق التّعظيم، والإجلال ، مُوَجَّهاً إلى مَن وُجِّه إليه .

ويقال: مِصْداقٌ أنت من أدلاء الهدى، ومصابيح الدُّجا فأنّى رأى نفسه أهلاً للخطاب ، معيّناً للجواب ؟

وهلاّ درأه[٣] عن نفسه - معرفةً بقَدْرِه ، وعِلْماً بِغَوْره ، ومحافظة على طَوْره - إلى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بدراً ، في هذه البلدة من زعماء التّحرير ، وفحول النّحارير[٤]، الذين لا يفوتهم سابق ، ولا يَشُقّ غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى فوقه أحداً ، فإنه لَلْعَمهُ والعَمى ، والحماقةُ

---

(١) خلاق = نصيب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « مصدق » بالميم صوابه من طبقات الشافعية ١٠/ ٥١

(٣) في طبقات الشافعيّة : « ردّه »

(٤) في طبقات الشافعيّة : «وفحولة العلماء.النحارير».

العُظمى ، وما لداءالنّوك[١]من دواء ، وليس لمرض الجهل[٢] من شفاء .

التاسع : البليغ من عُدّت هفواتُه ، والجَوادُ من حصرت [ ٣ / ٢٥١ ] كَبواتُه . / وأمّا من لا يأمن مع الدّعدعة[٣] سرعة[٤] العِثار ، ويحتاج إلى من يقود عصاهُ، في ضَوْء النّهار ، فإذا سابق في المضار العُتُق[٥] الجِياد ، وناضل عند الرّهان ذوي الأيدي الشّداد ، فقد جعل نفسه سُخْرةً للسّاخرين ، وضُحْكَةً للضّاحكين ، ودريّةً للطّاعنين[٦]، وغرضاً لسهام الراشقين .

العاشر : أظنّك قد غرك رَهْطٌ احتفُّوا من حَوْلِك ، وألقوا السّمع إلى قولك ، يصدّ قونك في كل هذَر ، ويصوّبونك في كل ما تأتي وتَذَر ، ولم تُمْن[٧] بقراع الأبطال اللّهاميم ، ولم تُدْفع إلى جدل مجادل مماحك[٨]، يَعْرُكك عَرْك الأديم ، فَظَنَنْتَ بنفسك الظُّنون ، ورسخ في دماغك هذا الفنّ من الجُنون ،ولم ترزق أديباً ، ولا ناصحاً لبيباً .

---

(١) في طبقات الشافعيّة ١٠/٥٢ : « القول » مكان : « النوك » والنوك : الحمق

(٢) في طبقات الشافعية : « الجهل المركب »

(٣) في اللغة : الدعدعة : المشي في بطء

(٤) في طبقات الشافعيّة : « سوء العثار»

(٥) في القاموس : عتق كضرَب وكَرُم فهو عتيق ، وعتق الفرس : سبق فنجا .

(٦) في القاموس : « درى » : الدّريّة : لما يتعلّم عليه الطعن .

(٧) في طبقات الشافعية : « ولم تمر » بالراء ، وما في الأشباه أوضح .

(٨) في طبقات الشافعية ١٠/٥٢ : « ولم تدفع إلى مماسك يعركك»

٦٦٣ = فما كُلّ ذي نُصْحٍ بمؤتيك نُصْحَهُ وما كلّ مؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ[1]

فها أنا أقول لك قَوْلَ الحقّ الذي يأتي [2] في غَيْرةِ [3] نفس أبيّة ، ولا يَصْرِفُني عنه هوىً ولا عصبيَّة ، فاقبلْ النّصيحة ، واتّق الفضيحة ، ولا ترجْع بعدُ إلى مثل هذا ، فإنه عارٌ في الأعقاب ، ونارٌ يوم الحساب ، هداك الله وإيانا سبيل الرشاد . انتهى .

(١) نسبه الأمير على المغني ١/ ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٤٠٩ ، والهمع والدرر رقم ١٤٧٦

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يأبى » صوابه من طبقات الشافعية

(٣) في ط والنسخ المخطوطة . « غير » مكان : « غيره » صوابه من طبقات الشافعيّة .

## [ نقد ولد الجاربردي لرسالة العضد ]

وقد تصدّى إبراهيم ولد الجاربردي لنصرة والده في رسالة سمّاها :

## [ السّيف الصارم في قَطع العَضُد الظّالم ]

فقال، : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ للهِ، وبه نستعين، والعاقبة للمتقين،ولا عُدوان إلاّ على الظّالمين ، والصّلاة والسلام على خاتم النّبيين ، وإمام المرسلين ، سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أمّا بعد ، فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجاربُرديّ : بينما كنت أقرأ كتاب الكشّاف في سنة ستين وسبعمائة بين يَدَيْ من هو أفضل الزّمان، لا بالدّعاوَى،بل هو باتفاق أهل العلم والعِرْفان،أعني مَنْ خَصّهُ الله تعالى بأوفر حظ من العُلى والإحسان ، مولانا وسيّدنا الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام والمسلمين الدّاعي إلى ربّ العالمين ، قامع المبتدعين ، وسَيْف / المناظرين ، إمام المحدّثين ، حُجّة الله على [ ٣ / ٢٥٢ ] أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سرّه وإعلانه ، بقلمه ولسانه ، خاتمة المجتهدين ، بركة المؤمنين ، أستاذ الأستاذين ، قاضي

القُضاة ، تاج الدين عبد الوهاب السّبكي ـ لاَ زالت رباع الشرع معمورةً بوجوده ، ورياضُ الفضل مغمورةً بجُوده .

٦٦٤ = * ويَرْحم الله عبداً قال آمينا *[١]

إذ[٢] وصلت إلى قوله تعالى : ﴿ فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه ﴾[٣] ، فرأيت عند بعض الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عَضُد الدِّين الشّيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن : الفَرْق بين : « فأتوا بسورة كائنة »من مثل ما نَزّلنا ، و« فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة» .

فأخذتهُ[٤] منه رجاءَ أن اطّلع على بدائعَ من رموزه ، وودَائِعَ من كنوزه . فوجدتُهُ قد فُطِم عن ارتضاع أخلاف[٥] التّحقيق . وحوّم عن[٦] الاغتراف من بحر التّدقيق ، جعل الإيراد عناداً ،والمنع رَدْعاً[٧] ،والرّد

---

(١) عجز بيت صدره :

* يا ربّ لا تسلُبَنّي جُهّا أبداً *

ونسبه صاحب اللسان : « أمن » إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٢) « إذْ » جواب : « بينا » في قوله : « بينا كنت أقرأ الكشاف »

(٣) البقرة / ٢٣

(٤) في ط : «فأخذتُ» والتصويب من طبقات الشافعيّة ١٠ / ٦١

(٥) الخلف : حلمة ضرع الناقة ، وهو للناقة كالضرع للشاة

(٦) في ط والنسخ المخطوطة : « على » والتصويب من طبقات الشافعية

(٧) في طبقات الشافعيّة : « ردًّا » وما في الأشباه أوضح .

صدًّا ، والسؤال نضالاً ، والجواب عتاباً[١]، فركب متن عَمْياء ، وخَبط خَبْط عَشْواء ، وقال ما هو تَقَوُّل وافتراء ، وكلام والدي عنه بَراء ، كأنّه طُبع على اللّقاء[٢]، أو جبل طينته من المراء ، فمزج الشُّهد بالسّم ، و« أكل الشّعير وذَمّ » ، فأضْحكْتُ[٣] حركة الهمة في استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرّسالة المسماة : ( بالسّيف الصارم في قطع العَضُد الظالم ) .

ولأجازيَنّه عن حسناته العشر بأمثالها ، قال الله تعالى : ﴿ ولَمَن انْتَصر بعد ظُلْمِه فأولئك ما عَلَيْهِم مِنْ سَبِيل ﴾[٤]، وقال تعالى ﴿ والجُروحَ قِصاصٌ ﴾[٥]، وجِراحة اللّسان أعظم من جِراحَة السِّنان :

(١) في طبقات الشافعية : « غيابا » وفي الهامش « هكذا في المطبوعة ، والكلمة في : ج ، ك ، بهذا الرسم من غير نقط ولم نعرف صوابها » وفي الأشباه : « عتاباً » ولا إشكال فيها لوضوحها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « اللقيا » بالقاف ، وفي طبقات الشافعيّة : « اللّقاء » .

(٣) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦١ « فأضحت » وفي الهامش : « هكذا في الأصول ولم نعرفه ، وجاء في ج ، ك : « حرك » وأثبتنا ما في المطبوعة ، ولم نهتد إلى صوابه » .
وما جاء في ط وبعض النسخ المخطوطة لا لبس فيه ولا غموض ، ففي القاموس : « ضحك » : ضحك الرجل : فزع ، والسحاب : برق .
هذا وفي بعض النسخ المخطوطة : « فأصحت » بالصاد وهذا قريب مما جاء في طبقات الشافعية

(٤) الشورى / ٤١ .

(٥) المائدة / ٤٥

قال الشاعر :

جراحـــات السّنـــانِ لهـــا التئامٌ ولا يلتـــام ما جَرَح اللِّسانُ[1]

وقال آخر :

وبعض الحِـلْـم عـند الجَهْـــل للذلـــة إذعان[2]

وفـــي الشـــر نجـــاةٌ حِـــينَ لا يُنجِيك إحسان / [ ٣ / ٢٥٣ ]

وقال آخر :

لا تطمعوا أن تُهينونـا ونُكْرِمكُم وأن نَكُفَّ الأذَى عَنْكُم وتُؤْذُونا[3]

وأسأل الله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

أقول : أيها السائل ـ رحمك الله ـ

أمّا قولك في الجواب : إنه كلام تَمُجُّه الأسماع ، وتَنْفِرُ عنه الطّباع ، إلى آخره ، فنقول بموجبه ،لكن بالنسبة إلى من كانت حاسّته غير سليمة ، أو سَدَّ عن الإصاخة إلى الحق سمعه ، وأبى أن ينطق بالحق لسانُه .

وهـــذا قريب ممـــا حكى الله سبحانـــه وتعالـــى عن الكفـــار

(١) انظر البيت في البيان والتبيين ١/ ١٦٧ ، والعقد الفريد ٤/ ٤٤٥ ، ٣/ ٨١ .

(٢) للفند الزماني . انظر شرح ديوان الحماسة ١/ ٣٨

(٣) نسب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٢٤ إلى الفضل ابن العباس بن عتبة .

المعاندين : « وقالوا قلُوبنا في أكِنَّةٍ مِمّا تَدْعُونا إليه وفي آذاننا وَقْرٌ ومن بَيْنِنا وَبَيْنِك حجابٌ »[١] .

وقولك : كم عُرِض على ذي طَبْع سليم ، وذِهْنٍ مستقيم فلم يفهم معناه ، ولا فَطِن لموجبه ومقتضاه ، فإن الطبع السليم مَنْ يُدْرِك اللّمحة ،وإن لَطُف شأنُها ، ويتنبه على الرّمزة وإنْ خَفِي مكانها ، ويكون مُسْتَرْسِلَ الطّبيعة منقادَها ، مُشْتَعِل القريحة وقّادها ، ولكنه كان[٢] مثلك كزًّا ، جاسياً[٣] ، وغليظاً جافياً ، غير دار بين[٤] بأساليب النظم والنثر ، غير عالمين كيف يركّب الكلام ويؤلّف ، وكيف ينظم ويُرْصف : « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنْ هم إلاّ كالأنعام بل هُمْ أضلُّ سبيلاً »[٥] .

أما سمعت قول بعض الفضلاء :

عليّ نَحْتُ القوافي من معادنها

وما عليّ إذا لم تفهم البَقَرُ[٦]

(١) فصّلت / ٥

(٢) في طبقات الشافعيّة ١٠/ ٦٣ : « ولكنهم كانوا »

(٣) في القاموس : جسا جُسُوًّا : صَلُب .

(٤) في ط وطبقات الشافعية : «دارين»مكان : «داربين»و«داربين»أنسب للمقام ، ففي اللغة : دربَ الرجل فهو دَرِبٌ من باب : تَعِب ، والاسم : الدرّبة ، وقد يقال : دارب في اسم الفاعل ، وقال ابن الأعرابيّ : الدارب : الحاذق بصناعته ودربته .

(٥) الفرقان / ٤٤

(٦) للبحتري ، ورايته في الديوان ٢/ ٩٥٥ :

على نحت القوافي من مقاطعها  وما عليّ إذا لم تفهم البقرُ

أو نقول : فرضنا أنهم كما زعمت ذَوُو فَهْمٍ سليم ، وطبع مستقيم ، لكنّهم ما اشتغلوا بالعلوم حقّ الاشتغال فأين هم مِنْ فَهْم هذا المقال ؟ أما سمعوا قول من قال :

لو كان هذا العِلْم يُدْرك بالمُنى ما كان يَبْقى في البريَّة جاهِلُ

وقول الآخر :

لا تَحْسَبِ المَجْد تَمْراً أنت آكلُهُ لن تَبْلُغَ المَجْدَ حتّى تَلْعَقَ الصَّبِرا[1]

ومع أن أمثال هذه الغوامض كما نبّه عليه الزّمخشريّ لا يكْشِفَ / عنها من الخاصّة إلاّ أوحَدُهم ، وأخصُّهم ، وإلاّ واسطتهم [ ٣ / ٢٥٤ ] وفَصُّهم[2] .

وعامّتُهُمْ عماةٌ عن إدراك حقائقها بأحْداقِهم ، عناةٌ في يد التقليد[3] لا يُمَن عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أن مقامات الكلام متفاوتة ، فإن مقام الإيجاز يباين مَقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذّكيّ يباين خطاب الغبيّ ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يُفَصّل ويشبع ، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يُجْمِل ويوجز .

---

(١) انظر نوادر المخطوطات ٢/ ١٥٧

(٢) فصّ الأمر ، مفصله . وفي بعض النسخ المخطوطة : « وفضلهم » مكان : « فصّهم » ، تحريف .

(٣) في ط : «المتغلبين» مكان : «التقليد» صوابه من النسخ المخطوطة

أنشد الجاحظ =

يَرْمُـون بالخُطـبَ الطّـوال وتارةً  وَحْي الملاحِـظ خِيفَـة الرُّقباءِ[1]

وأئمة صناعة البلاغة يَرَوْن سلوك هذا الأسلوب في أمثـال هذه المقامات من كمال البلاغة ، وإصابة المَحَزّ .

فنقول : إنما أوجز الكلام ، وأوهم المرام ، اختباراً لتنّبهك[2] أو مِقْدار تنبّهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً ، والعدولُ عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً وإن أوْرَث[3] تطويلاً .

ومن الشّواهد لما نحـن فيه ـ شهادة غير مردودة ـ روايةُ صاحـب « المفتاح »[4] عن القاضي شُريح : « أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع يُنكر فقال له شريح : « شهد عليك ابن أخـت خالك » ، آثـر شريح التّطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المُنكِر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعُنُق في ربقة الكذب ، لا محالة .

---

(١) انظر البيان والتبين ١/ ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه لأبي دؤاد الإياديّ

(٢) في طبقات الشافعية : « لتنبيهك »

(٣) في ط والنسـخ المخطوطـة : « أردت » مكان : « أورث » والتصـويب من طبقات الشافعية .

(٤) هو كتاب : « مفتاح العلوم » للسكاكيّ وهو كتاب مشهور في علـم البـلاغة وانظر النص ٩٧ ( باب علم المعاني )

وأما قولك : ثانياً ، فَسّره بما لا يَدُلّ عليه بمطابقة ، ولا بتضمّن ولا بالتزام . ثم نقول حاصله كذا ، فنفيت أولاً الدلالات ، ثم أثبت ثانياً له معْنىً ، وذَكَرْته ، فأتت كاذب ، إمّا في الأول أو الثاني .

وأيضاً : قد قلت أولاً : إنه كهذيان المحموم ، ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله كذا فقد أدخلت عنقك في رِبْقة الكذب ، اتّق الله ، فإن الكذبَ صغيرة ، والإصرار عليها كبيرة ، والمعاصي تجرّ إلى الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ ثم كان عاقبة الّذين أساؤوا السُّوأى أنْ كَذّبوا بآيات اللهِ ﴾[1] . / [ ٣ / ٢٥٥ ]

ثم إن قولك : حاصله أن ثبوت أحدِ الأمرين ههنا مُتحقّقٌ ، وإنما التّردُّد في التّعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنه سؤال عن أصل الثّبوت ، يوهم أنك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لَمّا بلَغك هذا الجوابُ بقيت حائراً مليًّا لا تفهم مراده[2] ، ولا تعلم معناه ، وكنت تَعْرِضُه على من زعمت أنهم كانوا ذا طبع سليم ، وفهم مستقيم فما فهموا معناه ، ولا عشروا على مراده[3] فصرت ضُحْكة للضاحكين وسُخْرةً للسّاخرين .

---

(١) الرّوم / ١٠

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦٥ : « مؤداه »

(٣) في طبقات الشافعية : « مؤداه »

فلما حال الحولُ ، وانتشر القول ، جاء ذلك الإمام الألمعيّ ، أعني الشيخ ( أمين الدِّين حاجي ددا ) ، وتمثّل بين يدي والدي ، وقال كما قلت :

أفيضوا علينا من الماء فيضاً  فنحن عطاشٌ وأنتُم ورودُ

فقرأ عليه قراءة تحقيق ، وإتقان وتدقيق ، فلما كشف له الوالد الغِطاء ظهر له أن كلامك كان كسَراب بقيعةٍ يحسبه الظّمآن ماء ، فجاء أليك وأفرغ في صِماخَيْك[1] ، وأقر عينيك ، فكان من الواجب عليك ، أن تقول : حاصله كذا على ما فَهِمْتَهُ من بعض تلامذته ، لأن لا يكون انتحالاً ، فإن ذلك خيانة ، والله لا يحِبّ الخائنين .

فإن كابرت وجعلتني من المدّعين ، فقل : فأت به وإن كُنت من الصادقين .

فقلت : أما بالنسبة إلى الآخرة فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ، وأما بالنسبة إلى الدنيا ففضلاء « تبريز » فإنهم عالمون بالحال ، عارفون بالأمر على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه الهذيانات ، وأنت في « تِبْريز » مخافة أن تصير هزأة للسّاخرين وضُحْكة للنّاظرين ، بل لمّا انتقلت إلى أهل بلدٍ لا يدرون ما الصحيح؟ تكلّمت بكل قبيح لكن وقعت فيما خِفْتَ منه .

---

(١) صما خيك : مثنى صماخ . وصماخ الأذن : الخرق الذي يفضي إلى الرأس وهو السمع ، وقيل : هو الأذن نفسها ، وجمعه : أصْمخِة كسلاح وأسْلِحة .

وأما قولك : ثالثاً : لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً إلى آخر ما قلتم فكلّه مخالف للظّاهر ، والأصل عَدَمُه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر مما أذكره في آخر الجواب الرابع .

وأما قولك : رابعاً إنّ أو هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعث في الوجوه / الإعرابية ؟ [ ٣ / ٢٥٦ ]

فنقول : أوّلاً لا شك أنك عند تسطير هذا السؤال ، ما خطر لك هذا بالبال ، بل لما اعترض عليك تَمَحّلت هذا بالقال[١] .

وثانياً : المِثال الذي ذكرته غيرُ مطابقٍ لكلامك ، لو فرضنا أنه من كلام الفصحاء .

وثالثاً : أنه لا يستقيم أن تكون « أو » في كلامك للإضراب لفوات شرطه ، فإن إمام هذا الفن سيبويه إنما أجاز « أو » الإضرابية بشرطين .

أحدهما : تقدم نفي أو نَهْيٍ .

والثامن : إعادة العامل نحو ما قام زيدٌ « أو » ما قام عمرو ، ولا يَقُم زيد أوْ لا يقم عمرو . ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في : « مغنى اللبيب من كتب الأعاريب »[٢] .

---

(١) في طبقات الشافعية : ١٠/ ٦٧ « المقال »

(٢) انظر مغنى اللبيب ١/ ٦٧

ثم قال مصنفة ابن هشام المصري : ومِما يؤيد نقل ابن عصفور أن سيبويه قال في « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً »[١] : ولو قلت « أو » لا تطع كفوراً انقلب المعنى ، يعني يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثاني فقط. انتهى ،فلا يمكن حمل « أو » في كلامك على الإضراب ، فظهر مَنْ القصير باعه في علم الإعراب ؟

أمثُلك يُعرّض بهذا لِمنْ كان أدنى تلامذته فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حملة الكتاب ، لكن نحوك انحصر في «الجُمَل»[٣]الذي صنف لِصَبْيان الكُتّابَ[٢]، وحرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكِتاب[٤]

ثم على تقدير اتيان « أو » للإضراب مطلقاً كما ذهب اليه بعضهم لا يندفع الإيراد ، لأن من شرط ارتفاع شأن الكلام في باب البلاغة صدُوره من بليغٍ عالمٍ بجهة البلاغة ،بصيرٍ بطرق حُسن الكلام،وأن يكون السامع معتقدًا أن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن عِلْمٍ منه، لا أنه وقع منه اتفاقاً بلا شعور منه، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده

(١) الإنسان ٢٤ . وانظر سيبويه ٢/ ٤٨٩ .

(٢) المقصود بالكتاب هو: موضع التعليم، وقد شاعت هذه اللفظة في هذا المعنى

وفي القاموس. المكتب كَمَقْعد: موضع التعليم، وقول الجوهريّ الكُتّاب والمَكْتَب واحد: غلطٌ».

(٣) الجمل : يقصد كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجانيّ

(٤) في طبقات الشافعيّة : « في الكتاب » بدون : « هذا »

بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يَليقُ به من الدرجة النازلة .

ومما يشهدُ لذلك ما نقله صاحب « المفتاح »[1] عن عليّ رضي الله عنه : أنه كان يُشيِّع جنازةً ، فقال له قائل : مَنْ المتوفِّي بلفظ اسم الفاعل ؟ سائلاً عن المتوفَّى فلم / يقل : فلان بل قال : اللهُ تعالى ، [ ٣ / ٢٥٧ ] رداً لكلامه عليه، مُخَطِّئًا إياه[2] منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول: مَنْ المُتَوفَّى ؟ بلفظ اسم المفعول .

ويقال : إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النّحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك. ولا شك أنه يقال: تَوفَّى على البناء للفاعل ، أي أخذ ، وحينئذ يكون كنايةً عن مات بمعنى : أن الميّت أخذَ بالتّمام مُدّة عمره فمات ، فالمتَوفَّى هو الميت بطريق الكناية .

ويقال : تُوفِّى على البناء للمفعول أي أخِذ روحُه ، وحينئذ يكون الميّت هو المُتَوفَّى حقيقة والمتوفِّى هو الله .

ولمّا سأل مَن هو من الأوساط مِنْ علىٍّ[3] عن الميت بلفظ المُتَوفِّي الذي من تركيب البلغاء أجابه بما يليق به أنّ المتوفِّي هو الله تعالى ،

(١) هو سراج الدين يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكّاكيْ الخوارزمي المتوفي ٦٢٦ هـ . له ترجمة وافية في كتاب « مناهج بلاغيّة » للدكتور أحمد مطلوب / ٢٤٦

وانظر النص في ص ١٢٢ .

(٢) في نسخ الأشباه « بخطأ إمّا »

(٣) في طبقات الشافعية ٦٨/١٠ : من عليٍّ كرّم الله وجهه ـ

وفيه بيان أنه يجب أن يقول : من المُتَوفَّي ؟ بلفظ اسم المفعول الذي يليق به كما تقول الأوساط لأنه يحسن[1] الكناية .

وإذا سمعت ما تَلَونا عليه ، وتأملت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقَّنُ[2] الجواب عن الثالث ، والرابع في ذهنك اليقين الجلِيّ .

وأما قولك : خامساً هب هذا خطأً صريحاً، أليس المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب ؟

فنقول : الجواب عليه من وجهين :

أحدهما: أن الأئمة قد صرحوا بأنه لا يُكْتَب على الفتوى إلاّ بعد تصحيح السؤال .

والثاني: أنه يحتمل أن يكون قد أحسن الظن في حقّك بأن مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع هذا يكون قد خطر له أنك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتفطّنُ أحد لتركيبك أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدّى عن التنبيه على المقصود ؟ .

وأما قولك : سادساً : قد أوجب الشرع ردّ التّحيّة .

فالجواب أيضاً عنه من وجهين :

أحدهما ؛ أنّ الواجب هو الرَدّ لا الكتابة، فيتحمل أن يكون قد ردّ

(١) في طبقات الشافعية : « لا يخشى »

(٢) في طبقات الشافعية : « تتنفّس » مكان : « تتيقن » في الموضعين

بلسانه وما كَتَب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء عن « المزنى » حيث قيل: إنه لم يكتب أول «المختصر»: /بسم الله الرحمن الرحيم - [ ٣ / ٢٥٨ ]

الثاني - أنك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت[1] على وجه التعميم والإجمال .

فنقول حينئذ : لا يجب عليه بعينه ردُّ السّلام بل على واحد لا بعينه ، لكن أعذُرُك في مسألة ردّ التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت إلى باب الطّهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر الفقه ؟

وأما قولك سابعاً : زعم أنه من بنات خلعَ عليهن الثياب .

فالجواب عنه : أن الزعم قول يكون مظنّة الكذب ، وما ذكره من الحقّ الأ بلج . ومَنْ ظنّ خلاف ذلك فقد وقع في الباطل[2] ، لأن مراده ببنات خلع عليهن الثياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد « كشرح المنهاج » و « المصباح » « وشرح التصريف » و «اللباب » و«حواشي شرح المفصل » و «المفصل » و « المفتاح » و « حواشي شرح السنة » و « حواشي الكشّاف » و « المطالع » و « شرح الإشارات » وغير ذلك مما يطول ذكره .

وقولك : فلا ريب في أنها تكون ميتة أو بالية دالٌّ على جهلك

(١) في طبقات الشافعية : « أوردته » بالضمير .
(٢) في طبقات الشافعية : « الباطل اللجلج» .

لأن قولَ العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتج به . قال[١] بعضهم : العلماءُ باقون ما بقي الدّهر، أعيانهم مفقودة، وآثارهم في القلوب موجودة.

وقولك : مصداق كلامه : أن ينبش عنها :[٢] ما هيه ؟

قلت : الحذر الحذر فإنها نار حامية .

وقولك : أو يأتي بمثلها فترى ماهيه .

قلت ، نعم لكن بشرط أن تنزع من صِماخَيْك صِمام الصّمَم حتى أفرغ فيهما شيئاً من مباحث الحِكم .

فأقول وبالله التوفيق : مما ذكره والدي في الفَرق:أن صاحب « الكشاف » إنما حكم بأن قوله : « من مثله » إذا كان صِفةَ سُورة يجوز أن يعود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » .

وإن كان متعلقاً بـ « فأتوا » تعيّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنه إذا كان صفة فإن عاد الضمير إلى «ما»[٣] تكون «من»[٤] زائدةكما هو

---

(١) في طبقات الشافعية : « أما قال » بهمزة الاستفهام .

(٢) في طبقات الشافعية : فنرى ماهيه » ، وقد سقطت كلمة : « نرى » والموقف يحدّدها .

(٣) من قوله تعالى : « مما نزلنا على عبدنا » البقرة / ٢٣

(٤) في قوله تعالى : « من مثله »

مذهب الأخفش في زيادة « مِن » / إذْ المعنى حينئذ فأتوا بسورة مِثلِ [ ٣ / ٢٥٩ ]
القرآن في حُسْن النّظم، واستقامة السعنى ، وفخامة الألفاظ ، وجزالة التركيب .

وليس النظر إلى أن يكون مِثْل بعض القرآن أو كلّه ،بل لاوحه لهذا الاعتبار . ويؤيده قوله تعالى في موضع آخر : « فأتوا بسورةٍ مِثْلهِ وادْعُوا من استطعتم مِنْ دون الله »[1] وقال تعالى في موضع آخر ﴿ فأتوا بِعَشْرِ سُور مِثْلهِ ﴾[2] فلا تكون « مِنْ » للتبعيض ولا ابتدائية ،لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك .

وإن عاد الضمير على «عبدنا » تكون مِنْ ابتدائية وهو ظاهر .

وأمّا إذا كان « من مثله » متعلّقاً بـ « فأتوا »فلا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة ،لأن حرف الجرّ إذا كان زائداً لا يكون متعلّقاً بشيء ، فتعيّن أن يكون المعنى : فأتوا بسورةٍ من مِثْل عَبدنا ، وتكون مِنْ ابتدائية .

ثم قال : أو نقول : إنما قال صاحب « الكشاف » : إنّ « من مثله» إن كان صفة « سورة » يحتمل عود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » لصحة أن يقال : سورة كائنة مِنْ مثل ما نزلنا بأن تكون السّورةُ بَعْضَ مثل ما نُزّل، أو تكون مِثْل ما نُزّل[3] .

(١) يونس / ٣٨
(٢) هود / ١٣
(٣) في طبقات الشافعيّة : ١٠/ ٧٢ : « ما نزل مبتدأ نزوله » وقد سقطت : من نسخ الأشباه

ولِصِحّة أن يقول : سورة كائنة من مِثْل عبدنا بأن يكون قد قاله ، ويكون تركيبه ، وكلامه .

وأما إذا كان « من مثله » متعلقاً بـ « فأتوا » فيتعين أن يكون عائداً إلى « عبدنا » لاستقامة أن يقال : فأتوا مِنْ مِثل عَبْدِنا أي من عبد مثله بأن يكون كلامه .

ولا يستقيم أن يقال : فأتوا من عَبْدٍ مثلِ ماَ نزّلنا أي من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان إلا إذا كان ذلك الفلان مِمن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكونَ هذا الكلام منقولاً منه مرويًّا عنه .

وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشريّ الكلام فيه بل اقتصر على ذكره . والله أعلم .

وأما قولك ثامناً : إن السؤال لم يُخَصّ به مخاطب دون مخاطب ، فهذا كلام المجانين ، لأنك بَعَثْتَ هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين البارزي[1] إلى خِدْمته ، وطلبت منه الجواب ، لكن لمّا اشتبه عليك القول أخذت تبدي النزق والقوْل[2] ، فتارةً تمنع

(١) في طبقات الشافعية : « الباورْديّ »

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « القول » بالقاف صوابه بالعين وانظر طبقات الشافعية : والعَوْل : الظلم

وتخاله صواباً ، وأخرى تردّ وتظنه جواباً ، أما تستحي من الفضلاء الذين كانوا متطلّعين على هذا الحال ، ولقد صدق رسول الله / صلى الله [٣/ ٢٦٠] عليه وآله وسلم حيث قال : « إن مما أدرك الناسُ من الكلام النبوة الأولى : إذا لم تَسْتَحي فاصنع ما شئت » .

ثم إن الذي يُقْضَى منه العَجَبُ حالُك في قلة الإنصاف ، وفَرط الجَور والاعتساف ، وذلك أنّ هذا ما هو أوّلُ سؤالٍ سألته عنه ، بل ما زلت منذ تولّيت القضاء كلاً عليه حيث سيرت غير منفكٍّ من اقتباس الأحكام من فتاواه أينما توجهت تسأله عن آيةٍ من التفسير ، وينبهك على تصحيح التقرير ، جاش[1] منك الحمية ، فشرعت تجحد فَضْلَه وتُنكِر سبقه ، هيهات هيهات .

* اتسع الخَرْقُ على الواقع *

وقولك راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال .

نعم ، هذا كان الواجب عليك لأنك أنت السائل والسائل كالمتعلم ، والمسؤول عنه[2] كالمعلِّم فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يُرشدك وقد فعل ، بأن هداك إلى تصحيح السؤال .

---

(١) في طبقات الشافعيّة : « جاشت » بالتاء

(٢) في نسخ الأشباه : « منه » وما أثبته من طبقات الشافعية

وقولك : فأنيّ رأى نفسه أهلاً لهذا الخطاب ؟

قلت : من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء في زمانه . «أم يحسُدون النّاس علىٰ ما آتاهم الله مِنْ فَضْلِه فقد آتينا آل إبراهيم الكِتاب والحكْمة وآتيناهُم مُلكاً عظيماً »[1] .

ولقد أحسن بديعُ الزمان حيث قال :

أراك علـى شَفـا خَطَـرٍ مَهُـولِ
بمـا أودَعْتَ[2] رأسَك من فُضُولِ
طَلبـت علـى تقُّدمنـا دليلاً
متـى احتـاج النّهـار إلـى دليلِ

وقولك : هلاّ درأه[3] عن نفسه ألى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بَدْرا ، فالجواب عنه من وجهين :

الأول: أنك بعثت إليه وسألت عنه فصار كفَرْض العَين بالنسبة إليه؛ فلذا قال: ما حاصله أن السؤال يحتاج إلى التصحيح بالنظر الدقيق؛ ليصير مستحقاً للجواب من أهل التحقيق.

---

(١) النساء / ٥٤

(٢) في ط : « أدبت » وفي النسخ المخطوطة « آديت » وما أثبته من طبقات الشافعية ١٠/ ٧٣

(٣) في طبقات الشافعية : « فهل لا ردّه »
في ط والنسخ المخطوطة : « وسألت منه » وما أثبته من طبقات الشافعية .

والثاني : قُلْ لي : مَنْ كان في «تبريز» ذلك الزّمان ممّن يماثله أو يدانيه ؟ / [ ٣ / ٢٦١ ]

وقولك : في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول النحارير، فمُسَلَّمٌ ، لكن كلهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة تلامذته ، وهذا لا ينكره غير جاهل ما ردٍ ، أو جاحد معاندٍ ، أو ما كانوا يُهذِيُون[1] إلى دُرر فوائده من كُل فجٍّ عميق ، ويتزاحمون على اجتلاب درر مباحثه فريقاً بعد فريق ، وما أحسن قول من قال :

وجُحود مَنْ جَحد الصّباح إذا بدا مِنْ بَعْدِ ما انتشرت له الأضواءُ

ما دّل أن الفجـر ليس بطالـعٍ
بل إن عينـاً أنـكَرتْ عَمْياء

وأما قولك تاسعاً : البليغ من عُدّت هفواته ، والجَواد مَنْ حُصرت عثراته إلى آخر ما هَذَيْت .

فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة ،أو من الجواد الذي تكون عثراته محصورة؛ فإنك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيراً كثيراً كما ترى ولولا دَعْدَعتنا[2] لك لبقيت عاثراً أبداً .

(١) في ط : « يهدون » وفي بعض النسخ المخطوطة : « يهدبون » وفي نسخة المتحف البريطاني : « يذهبون » والتصويب من طبقات الشافعية ، ففي القاموس : هذبَ هذْباً وهذابة : أسرع كأهذب ، وهذّب .

(٢) الدعدعة : هي دعاء للعاثر أن ينتعش . انظر اللسان : « دعع » والمراد : لولا دعاؤنا لك بأن تقوم من عثرتك وتنتعش لبقيت عاثراً أبداً

وقد قيل :

لحى الله قوماً لم يقولوا لعاثرٍ
ولا لابْن عمٍّ كبّه الدَّهرُ دَعْدعَا[1]

بل أنت مثل ما قال الشاعر :

فُضولٌ بلا فَضْل وسِنٌّ بلا سناً[2]
وطولٌ بلا طولٍ وعَرضٌ بلا عِرْضِ

وأما قولك عاشراً : أظنك قد غرّك رَهْطٌ احتفوا[3] من حولك، وألقوا السمع إلى قولك ، إلى الآخر .

فالجواب : أنّ هذا ظنٌّ فاسد قد نشأ من سوء فهمك،وخطأ قياسك ، لأنك قسته على نفسك .

والأمر على عكس ذلك ، لأنك قد رَكبْت الشطط والأهوال ، وبذلت العمر والأموال ، حتى اجتمع عندك جمعٌ من الفَسقَة الجُهّال ، لا يعرفون الحرام من الحلال ، ولا يميّزون الجواب عن السؤال ، يعظمونك في الخطاب ، ويصدّقونك في الغياب ، يمثّلونك بذوي الرقاب / فقل بالله قولاً صادقاً ، هل تقدمت في مدة حياته في [ ٣ / ٢٦٢ ] مجالس التدريس وحِلَق المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأبهة ؟

(١) انظر اللسان : « دعع »
(٢) في النسخ المخطوطة : « سنن » بنونين ، تحريف
(٣) في طبقات الشافعيّة : « قد احتفوا » بزيادة : « قد »

أو ما كنت بالعامة مشتبه، وبالأتراك مُقْتَدِه[١]. يجرّونك[٢] إلى كلّ بلد سحيق، وَيْرمُونك في كل فج عميق. وهلاّ سفّهت رأي مخدومك محمد بن الرشيد ، وزير السلطان أبي سعيد ، حين بنى باسمه المدرسة الحجريّة، في الربّع الرّشيدية ، وحضرت بين يديه يوم الإجلاس صامتاً كالبُرمة عند الهِراس[٣] ، وفَقد الحواس،وكنت كالوسواس الخنّاس، الذي يُوَسوِس في صدور الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنة والناس .

وأما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه، فهم العلماء الأبرار ، والصلحاء الأخيار ، بذلوا له الأنفس والأموال .

منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشاف والتبّيان ، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان .

ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح[٤] « الحاجبية »

---

(١) في نسخ الأشباه : « معتده » بالعين ، وما أثبته من طبقات الشافعيّة .

(٢) في نسخ الأشباه : « يتخذونك » وما أثبته من طبقات الشافعية

(٣) الهرْس : الدقّ الشديد . والبرمة : القِدْر ، والجمع ، منها : بِرام .

(٤) في طبقات الشافعية ١٠/ ٧٦ : « شارح » شرح « الحاجبية » وقد سقطت كلمة : « شرح » من نسخ الأشباه-والحاجبيّة هي كتاب الكافية، وقد وصفها كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده بأنها « مختصرة معتبرة ، مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفنّ ، إذ بها يعرف أكثر مسائله» وأهم شروحها باللغة العربيّة شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي .
انظر ما كتبه عنها المحقق في كتابه : « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٦٠ وما بعدها .

و «العروض الساخوجية»[1] ، وهو الذي سار بذكره الركبان .

ومنهم النّوران فرج بن أحمد الأردُبيلي ، ومحمد بن أبي الطيب

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الساخوجية » بالخاء . وهذا خطأ تنبه إليه زميلنا محقق طبقات الشافعيّة ، ولأهمية تصحيح هذا الخطأ أنقل ما كتبه الزميل في هامش التحقيق بنصه لفائدته :
قال : « في المطبوعة » « الساغموجية » وفي ج و ك : الساوجية وكل ذلك خطأ ، والصواب : والعروض الساوية ، ويقال : عروض السّاوي » قصيدة لامية ، وتسمّى القصيدة الحسناء في العروض والقوافي نظمها صدر الدين محمد بن محمد السّاوي

انظر مفتاح السعادة ١/ ٢١٧ ، وكشف الظنون ١١٣٦ ، وذكر أن من شروح هذه العروض شرح نجم الدين هذا ، وسماّه : نجم الدين سعيد بن محمد السعدي .
ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة برقم ( ١٣ ) عروض . فهرس المخطوطات المصوّرة ١/ ٤١٤ ، وجاء فيه اسم الناظم : زين الدين محمد السّاوي ، واسم الشارح : نجم الدين سعيد بن المولى السعيد محمد التبريزي »
بقي شيء وهو أن ما جاء في النسختين ج ، ك : « السّاوحية » بحاء مهملة واضحة ، ولو كان الساوجية بالجيم لكان جائزاً ، فإن النسبة إلى ساوه : ساوى ، وساوجيّ . معجم البلدان لياقوت ٣/ ٢٤ » انظرها مش طبقات الشافعية ١٠/ ٧٦
وأقول : إن ما جاء في نسخ الأشباه : « الساخوجية » بالجيم يدل على صحة هذه النسبة بناء على إشارة المحقق أنها لو كانت بالجيم لكانت النسبة جائزة ، وعلى ذلك فالساخوجية نسبة إلى « ساوة » . والخطأ فقط في زيادة الخاء في نسخ الأشباه .

الشيرازى وهما كالتوأمين تراضعا بلبان ، وأي لبان ، ورتعا من[1] العلوم في عُشْب أخصب من نُعمان[2].

ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشقُّ غبارة ،ولا يَخْفى عن غير المعترض مقداره ، فكم لوالدي مِنْ مثلهم من التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم احتاج إلى مجلدات ، فيكون تضييعاً للقرطاس،وتضييقاً للأنفاس .

فهؤلاء لَعْمري رجال إذا أمعن المتأمل فيهم عرف أن ماءهم يبلُغُ قلتين فلم يَحمل خبثاً .

وقولك فاقبل النصيحة .

فنقول أيها المستنصح لم لا نصحت نَفْسك ، حتى كنّا سَلِمْنا من هذا الهذيان ، أما سمعت قوله تعالى « أتأمرون الناس بالبرّ وتَنْسَون أنفسكم »[3] .

---

(١) في طبقات الشافعية : « ورتعاً من أكلاً العلوم في عشب » الخ .

(٢) نعمان : إن كانت بضم النون فهي الدّم ، وأضيفت الشقائق إليه ، وهو المكان الذين بين الجبلين ينبت العشب ، فحذف المضاف، وهو شقائق ، واكتفى بالمضاف إليه وهو نُعمان . أمّا إذا كانت بالفتح : نعمان كسحبان فهو واد قرب الكوفة ، ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات . انظر القاموس :« نعم » و« شقق »

(٣) البقرة / ٤٤

وقول الشاعر :

٦٦٥ =لا تَنْـه عن خُلُـق وتأتـي مِثلَـه
عارٌ عليك إذا فعلْت عظيمُ[1] /
[ ٣ / ٢٦٣ ]

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات، وإلا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار، والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخيار.

قال الشاعر :

وما النفس إلا نطفـة في قـرارة[2]
إذا لـم تُكَدَّر كان صفـواً غديرُها

لكن الضرورة إلى هذا المقدار دعتني ، وفي المثل « لـو ذات سِوار لَطَمتني »[3] .

---

(١) في الدرر اللوامع ٤/ ٨٧ : هذا البيت وجد في قصيدة للأخطل ، وفي أخرى للمتوكل الكنـاني، وفي أخرى للأسود الدؤلي . وهذا الأخير هو الصحيح . وانظر ذيل ديوان أبي الأسود / ٢٣٣ .

(٢) في نسـخ الأشبـاه : « في قرارهـا » مكان في قرارة . ومـا أثبتّه من طبقـات الشافعية ، والبيت منسوب إلى عمارة بن عقيل برواية « نُطفة بقرارة » وقد ورد في الديوان / ٤٦ ضمن أبيات ثلاثة أولها :
تَبَحّثتم سخطـي فغـير بحثكم  نخيلة نفس كان نصحـاً ضميرها

(٣) في مجمع الأمثـال للميدانـي ٢/ ١٧٤ وفي ٢/ ٢٠٢ : « لـو غـير ذات سوار لطمتني »

وقال الشاعر :

فَنـكّب عنهُـمُ دَرْءَ الأعادي وداووا با لجُنـون من الجنُونِ[1]

ثم إني استغفر الله العظيم الذي لا اله إلاّ هو الحيّ القيّوم ، غفار الذنوب ستار العيوب ،وأتـوب اليه، وأحلف بالله العـظيم إن القاضـي عَضُد الدين ما كان يعتقد في والدي الذي عرّض به في الجواب بل كان مُعَظِّماً له غاية التعظيم حضوراً وغيْبة، وحاشا لِلّه أن أعتقد أيضاً فيـه ما تعرضت له به في بعض المواضع، بل أنا معظِّم له معتقـد أنه كـان من أكابر الفضلاء، وأماثل العلماء .وكـذا والدي كـان يعظِّمـه أكثر من ذلك، نَعَم.

إنمـا يَعْـرف ذا الفَضـ ـل مـن الناس ذوُوُه[2].

والشيطان قد ينزع بين الأحبة والإخوان .

وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص فلا يظن ظانٌ ، اني

---

(١) في نسـخ الأشبـاه : « دار » مكان : « درأ » تحـريف صوابـه من طبقـات الشافعية .

وقد ورد هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات في الشعر والشعراء لابن قتيبة / ٤٣٦ والبيتان اللذان قبله هما :

ولا يجـزون من خـير بشرٍّ ولا يجـزون من غِلَظٍ بلينِ
هُـمُ أحْمَـوا حِمَى الوقَبـي بضرْبٍ يؤلّف بـين أشتـاتِ المَنُونِ

والوقبى : ماءٌ لبني مالك بن مازن .

(٢) من شواهد ابن يعيش ٣/ ٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٨

محقر له ، فأنه قد يُستْوفى القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقائق الفقه ،

ثم إني أرجو من كرم الله سبحانه وتعالى أن يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنا ممن قال في حقهم « ونزعنا ما في صُدُورِهم من غلٍّ إخواناً على سُرر متقابلين [1] » ، والحمد لله رب العلمين .

(١) الحِجر / ٤٧ .

## رسالة مظفر الدين الشّيرازي في تفسير الزمخشري :«من مثله»

( وهـذه رسالـة في ذلك تأليف صاحبنـا العلامـة مظفـر الـدين الشيرازي ) .

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع أنوار القرآن ، وأنار أعيان الأكوان ، وأظهـر ببدائع البيَان قواطَع البُرهـان ، فأضـاء صحـائف الزمـان ، وصفائـح المكان ، والصلاة / والسّـلام علـى الرسـول المنـزل عليه ، والنبـي [ ٣ / ٢٦٤ ] المُوحى إليه ، الذي نزلت لتصديق قـوله،وتبين فضله: « وإن كُنتم في ريْب مِما نـزّلناعلى عَبْدنا فأتوا بسورةٍ مَنْ مِثلهِ ) محمد المؤيد ببينات وحُجَج ، قرآناً عربياً غير ذِي عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتابُ على الخطاب ، ورُتِّبت الأحكام في الأبواب .

بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق ريّاها ، ويرتشف من نقاوة سُلافة كؤس الدقائق حُمَيّاها ، ما كان يقنـع باقتناء اللطائف ، بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الظرائف إذْ انفتحت عين

النّظر على غرائب سُور القرآن ، وانطبعت في بَصر الفكر بدائعُ صُور الفُرقان ، فكنت لالتقاط الدّرر أغوص في لجج المعاني ، وطفقت لاقتناص الغرر أعوم في بحار المثانى ، إذ وقع المحط على آية هي معترك أنظار الأفاضل والأعالي ، ومزدحم أفكار أرباب الفضائل والمعالي ، كُلٌّ رفع في مضمارها راية ، ونصب لإثبات ما سنح له فيها اية ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر ، والمنافسة في التّعاظم والتفاخرُ ، حتى إن بعضاً من سوابق فرسان هذا الميدان ، قد تناضلوا عن سهام الشّتم والهذيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف أبداً ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحدٌ أحداً ، ثم إنني ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل، واطّلعت على ما أورد في الكتب من تحقيقات الأفاضل ، فاكتحلت عينُ الفكر من سواد أرقامِهم[٢] ، وانفتحت حدقةُ النظر على عرائس نتائج أفهامهم ، فبينما كنت ناظراً بعين التأمّل في تلك الأقوال إذ وقع سنوحُ الذّهن في عقال الإشكال، فأخذت أحل عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر[٣] دُررها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أن الأسرار قد خفيت تحت الأستار ، وأن الأجلّة ما اعتنقوها بأيدي الأفكار . فما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمت

---

(١) في ط «رأية» بالهمزة والأنسب أن تكون راية بلا همزة كما في المخطوطات .

(٢) رَقَم : كَتَب أي من سواد كتابتهم . والرّقمة أيضاً : الوادي انظر القاموس : رقم .

(٣) في القاموس : عبّر : « وعبّر الذهب تعبيراً : وزنه ديناراً ديناراً .

التأمل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلألأت عن أفق اليقين ، وشهد بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقق المرام وأحرر الكلام ، في فناء بيت الله الحرام ، راجياً منه أن لا أزل عن صوْب الصواب ، وأن لا أمل عن الاجتهاد في فتح هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عمّن لا تفتر عين فهمه عن / الاكتحال بنور [ ٣ / ٢٦٥ ] التّحقيق ، ولا يقصّر شأو ذهنه عن العُروج إلى معارج التدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق مُعيناً . ولتوضيح رموز الدقائق نوراً مُبيناً ، ثم جعلت كسوة المقصود مطّرزةً بطراز التّحرير ، ليكون في معرض العَرض على كلّ عالم نحرير ، مورداً ما جرى بين الأجلة عند الطّراد في مضمار المناظرة ، وما أفادوا بعد الاختبار بمسبار المفاكرة ، مذيّلاً بما سنح لي في الخاطر الفاتر ، وذهني القاصر متوكّلاً على الصمد المعبود ، فإنه محقق المقصود بمحض الفيض والجود .

قال صاحب ( الكشاف ) عند تفسير قول الله عز وجل : (وإن كُنْتم في رَيْب ممّا نزلنا على عَبْدنا فأتوا بسورة من مثله ) : « من مثله » متعلق بسورة صفةً لها أي بسورة كائنة .

والضمير لما نَزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد. انتهى .

وحاصله أن الجارّ والمجرور أعنى « من مثله » إمّا أن يتعلق بـ «فأتوا» على أنه ظرف لغو، أو صفة لسورة على أنه ظرف مستقر.

وعلى كلا التقديرين فالضمير في « مثله » إمّا عائد ، إلى « ما نزلنا» أو إلى «عبدنا » ،فهذه صور أربع ،جوز ثلاثاً منها تصريحاً ، ومنع واحدة منها تلويحاً حيث سكت عنها، وهي أن يكون الظّرف متعلّقاً بـ «فأتوا»، والضمير لما نزلنا .

ولمّا كانت علة عدم التجويز خفيةً استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدِّين، واستعلم عن علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي تبرّكاً بشريف كلامه :

يا أدلاء الهدى ومصابيح الدُّجى، حيّاكم الله وبيّاكم، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإياكم. ها أنا من نوركم مقتبس، وبضوء ناركم للهُدى مُلتمس، ممتحَنٌ بالقصور، لا مُمْتِحنٌ ذو غرور، ينشد بأطلق لسان ، وأرق جنان .

ألا قل لسكان وادي الحمى
هنيئاً لكم في الجنان الخلود
أفيضوا علينا من الماء فيضاً
فنحن عطاش وأنتم ورود

قد استبهم قول صاحب الكشاف ، أفيضت عليه سجال [ ٣ / ٢٦٦ ] الألطاف/ «من مثله» متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله، والضمير لما نزلّنا أو لعبدنا. ويجوز أن يتعلقّ بقوله: فأتو، والضّمير للعبد حيث جوز في الوجه الأول كون الضّمير لما نزلنا تصريحاً،

وحظره في الوجه الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، وفأتوا مِنْ مثل ما نَزّلنا بسورة؟ وهل هذا مُستبعدٌ من مثله؟ .

فإن رأيتم كَشفْ الرِّيبة، وإماطة الشُّبهة ، والإنعام بالجواب أثبتم أجزل الأجر والثّواب .

ثم كتب الفاضل الجاربُردي في جوابه كلاماً معقّداً في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ، ولا يطلع أحدٌ على مغزاه ، رأينا أن إيراده في اثناء البحث يشتّت الكلام ، ويبعد المرام فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في ردّه خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتار أني في شرحه للكشاف :

الجواب : أن هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به والذوق،شاهد بأن تعلّق « من مثله »يقتضي[1]وجود المثل، ورجوع العَجز إلى أن يؤتى منه بشيء ، ومِثْل النبي صلّى الله عليه وعلى آله وسلم في البشّرية والعربيّة موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة .

وأمّا إذا كان صفةً للسّورة فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة،ولا يقتضي وجود المِثْل، بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلّق به أمر التعجيز .

وحاصله أن قولنا : ائت من مِثْل الحماسة ببيت يقتضي وجود

(١) في ط : « يتقضى » بتقديم التاء على القاف .

المثل ، بخلاف قولنا : ائت ببيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول: لا يخفى أن قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْز إلى أن يؤتى منه بشيء يفهم منه أنه اعتبر مِثْل القرآن كُلاًّ له أجزاء ،ورجع التعجيز إلى الاتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : ائت من مثل الحماسة ببيت ، فكان مِثل الحماسة كتاباً أمر بالإتيان ببيت منه على سبيل التعجيز .

وإذا كان الأمر على هذا النمط فلا شك أن الذّوق يحكم بأن تعلّق « من مثله » بالإتيان يقتضي وجود المثل / ورجوع العَجْز إلى أن يؤتى بشيء منه . [ ٣ / ٢٦٧ ]

وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن كُلِّياً يصدق على كُلّه وبعضه ، وعلى كل كلامٍ يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نُسَلّم أن الذوق يشهد بوجود المثل، ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء، بل الذّوق يقتضي أن لا يكون لهذا الكُلِّي فرد غير القرآن، والأمر راجعٌ إلى الإتيان بفرد آخر من هذا الكُلِّي على سبيل التعجيز.

ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات النّاس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قَلّما يوجد مثلها ، يقول في مقام التّصلّف : من يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى ، والناس يفهمون منه أنه يدعى أنه لا يوجد فردٌ آخر من نوعه ، فظهر أنه على هذا التقدير لا يلزمُ

مِن تعلّق « من مثله » بقوله : فأتوا أن يكون مثل القرآن موجوداً فلا محذور .

وأما المثال المقيس عليه أعني قوله : ائت مِنْ مِثْل الحماسة ببيت فنقول : هذا لا يطابق الغرض ، فإن الحماسة إنما تُطْلق على مجموع الكتاب، فلا بُدّ أن يكون مثله كتاباً آخر أيضاً ، وحينئذ يلزم المحذور .

وأمّا القرآن فإن له مفهوماً كُلِّياً يصدق على كل القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه إلى حدّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرضُ منه المفهوم الكُلِّي وهو نوع من أنواع الكلام البليغ، فرّده القرآن وقد أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

قال في شرحه المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السؤال: قلت : لأنه مفتقر إلى ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وعلو الطّبقة بشهادة الذوق؛ إذ العجز إنما يكون عن المأتى به ،فكان مثل القرآن ثابتاً لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وَصْفاً للسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف .

فإن قلت : فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتى به .

قلت : احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء، واستعمالاتهم فلا اعتداد به . انتهى كلامه .

وأقول لا يخفى أن كلامه ههنا مجملٌ ليس نصاً فيما قصد به في
[ ٣ / ٢٦٨ ] كلامه / في ( شرح الكشاف ) ، وحينئذ نقول : إن أراد بقوله : إذ العجز إنما يكون عن المأتيّ به ، فكان مثل القرآن ثابتاً أنّ العجز باعتبار المأتيّ به مستلزمٌ لأن يكون مثل القرآن موجوداً ، ويكون العجز عن الإتيان بسورة منه بشهادة الذوق مطلقاً فممنوعٌ ، لأنه إنما يشهد الذّوق بلزوم ذلك إذا كان المأتى منه أعني مثل القرآن كُلاًّ له أجزاء.

والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قررناه سابقاً .

وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتى منه كُلاًّ له أجزاء فهو مُسَلّم لكن كونه مراداً ههنا ممنوع، بل المراد ها هنا أنّ المأتى منه نوعٌ من أنواع الكلام، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر منه كما صورناه في مثال «الياقوته» فتذكّر.

قال المدقق صاحب الكشف في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلق بـ « فأتوا » والضمير للعبد ، أما إذا تعلق بسورة صفةً لها فالضمير للمتنزّل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر .

و «مِن» بيانية أو تبعيضية على الأول لأن السورة المفروضة مثل المنزّل على معنى سورة هي مثل المُنزّل في حسن النّظم، أو لأن السورة المفروضة بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ، ولا يحمل على الابتداء على غير البعضية أو البيان ، فإنهما أيضاً يَرجعان إليه على ما آثر شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني .

وأما إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنه لا يتبين إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوعٌ إلى الأول ، ولأن البيانية أبداً مستقرّة[1] على ما سيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ فلا يمكن تعلّقها بالأمر، ولا تبعيض،إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه كما في قولك: أخذت من المال. وإتيان البعض لا معنى له، بل الإتيان بالبعض فتعيّن الابتداء.

ومثل السورة والسّورة نفسها إن جعل مقمحاً لا يصلحان مبتدأ بوجهٍ، فتعيّن أن يرجع الضّمير إلى العبد، وذلك لأنّ المعتبر في مبدئية الفعل البدء الفاعلي أو المادّي أو الغائيّ أو جهة يتلبّس بها.

ولا يَصحّ واحدٌ منها فهذا ما لوّح إليه العلامة، وقد كفيت بهذا البيان إتمامه . انتهى كلامه . / [ ٣ / ٢٦٩ ]

وأقول : حاصل كلامه أنه بطريق السّبر والتقّسيم حكم بتعيين مِنْ للابتداء ، ثم بيّن أنّ مبدئيّة الفعل لا تصح ههنا إلاّ للعبد فتعيّن أن يكون الضمير راجعاً إليه .

ولا يخفى أن قوله :ولا تبعيض؛ إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه الخ محلّ تأمل ، إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لِمَ لا يجوز أن يكون بطريق التبعية ، مثل أن يكون بدلاً ؟ فإنكم لما جَوزتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتم في : أخذت

(١) في طوبعض النسخ المخطوطة : « مستقرّ » وفي بعضها الأخر : « مستقرّة »

من الدراهم أنه بمعنى أخذت بعض الدراهم ، لِمَ لا تجوّزون أن يكون بدلاً عن المفعول ؟ فكأنه قال بسورة بعض مِثْل ما نزّلنا فتكون البعضية المستفادة مِنْ « مِنْ » ملحوظة على وجه البدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه ، فيكون في حيّز الباء ، وإن لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعيّة ما لا يحتمل في المتبوعيّة كما في قولهم :«رُبّ شاةٍ وسَخْلتها »، لا بد لنفي هذا من دليل.

ثم على تقدير التسليم نقول: قوله لأن المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره محلّ بحث، لأن التعميم الآتي في قوله: أوجهة يلتبس بها غير مُنْضَبِط، فإن جهات التلبس أكثر من أن تحصر من جهة الكمية، ولا تنتهي إلى حد من الحدود من جهة الكيفيّة، ولا يخفى أن كون مثل القرآن مبدأ ماديًّا للسورة من جهة التلبس أمر يقبله الذّهن السّليم والطبع المستقيم.

على أنك لو حققت معنى «مِنْ» الابتدائية لظهر لك أن ليس معناه إلا أن يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهّما.

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشف للردّ ، وقال في أثناء الرد: على أن كون مثل القرآن مبدأ مادِّياً للإتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعلياً له. انتهى.

وأقول : الحق أن مثل العبد باعتبار الإتيان بسورة منه هو مبدأ فاعل السورة حقيقة ، لأنه لو فرض وقوعه لا يكون العبد إلاّ مؤلفاً لمثل

السورة مخترعاً له ، فيكون مبدأ فاعلياً حقيقيًا .

وأما مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماد ياً للسورة إلا باعتبار التلبس المصحح للتشبيه فهو أبعد منه غاية البُعد بل ليس / بينهما نسبة ، فإن [ ٣ / ٢٧٠ ] أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس . تأمل وأنصفْ .

قال الفاضل الطيبي : لا يقال : إنه جعل « من مثله » صفة لسورة ، فإن كان الضّمير للمنزّل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر .

فعلى هذا إنْ تعلّق قوله : «من مثله» بقوله : « فأتوا » فلا يكون الضّمير للمنزّل ، لأنه يستدعي كونه للبيان ، والبيان يستدعى تقديم مُبْهم ، ولا تقديم ، فتعيّن أن يكون للابتداء لفظاً أو تقديراً ، أي أصْدروا وأنشئوا ، فاستخرجوا من مثل العبد سورة ، لأن مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن في الوجه الثّاني عود الضّمير إلى العبد ، لأن هذا وأمثاله ليس بوافٍ .

ولذلك تصدّى للسّؤال بعض فضلاء الدّهر ، وقال : قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضّمير « لما نزلنا » تصريحاً ، وحظّره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا ، وفأتوا من مثل ما نَزّلنا بسورة ؟

وأجيب أنك إذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك : أئت برجل من البَصْرة أي كائن منها وبين قولك أئت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين ، وزال عنك التردّد والارتياب .

ثم نقول : إن « مِنْ » إذا تعلق بالفعل يكون إمّا ظَرْفاً لغواً ، ومن للابتداء ،أو مفعولاً به ، ومِنْ للتبّعيض إذ لا يستقيم أن يكون بياناً لاقتضائه أن يكون مستقرًّا والمقدّر خلافه ،

وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان .

وعلى تقدير أن يكون ابتداءً لا يكون المطلوب بالتّحدي الإتيان بالسّورة فقط بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل القرآن .

وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود واقتضاء المقام ، لأن المقام يقتضي التّحدي على سبيل المبالغة ، وأن القرآن أبلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلّه نظير ، فكيف للكُلّ ، فالتحدي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الإعجاز .

وهذا إنما يتأتى إذا جعل الضّمير لما نزلنا ، و « من مثله » صفة لسورة ، و « من » بيانيّة ، فلا يكون المأتيّ / به مشروطاً بذلك [ ٣ / ٢٧١ ] الشّرط ، لأن البيان والمبين كشيء واحد كقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرِّجس من الأوثان ﴾[1] .

(١) الحج / ٣٠

ويعضّده قول المصنف في سورة الفرقان : إن تنزيله مفرّقاً وتحدّيهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كما[1] نزل شيء منها أدْخل في الإعجاز،وأنور للحجّة من أن ينزل كلّه جملة واحدةً ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بعد ما بين طَرَفَيْه أي طوله . انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يَخْفى على من له بالفنون أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه .

فنقول : قوله وعلى تقدير : أن يكون تبعيضاً ، فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان،فيه بحثٌ، لأن بطلانه لا يظهر إلاّ على تقريره حيث غيّر النّظم بتقديم معنى مِنْ على قوله : بسورةٍ ، وهذا إفساد بلا ضرورة .

فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثل المنزّل على ما هو النّظم القرآني فهو في غاية الصّحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مِثْل المنزل بدلاً، فيكون معمولاً للفعل على ما حقّقناه سابقاً حيث قرّرنا على كلام صاحب الكشف فارْجِع وتَأمّل.

ثم قوله : وعلى تقدير أن تكون ابتداءً لا يكون المطلوبُ بالتّحدي الإتيان بسورة فقط ، بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل

(١) هكذا في النسخ جميعها : « كما » ولعلها : « كلّما » وهو الأوضح .

القرآن فيه نظر ، لأن الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتى جُزءاً منه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالياً في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية . والمأتيّ به يكون فرداً من أفراده .

ولعمري إنه ما وقع في هذا إلاّ أنه جعل المثل كُلاًّ له أجزاء لا كلّياً له أفراد، كما فصّلناه سابقاً في مثال الياقوته حيث أوردنا الكلام على العلاّمة التفتازاني فلا يحتاج إلى الإعادة.

وظنّي أن منشأ كلام العلامة التفتازاني ليس إلا على كلام الفاضل الطّيبيّ. تأمل وتدبر.

وقد يجاب بوجوه أخر في غاية الضعف ونهاية الـزّيف أوردهـا العلاّمة التفتازاني في ( شرح الكشاف ) وبيّن ما فيها رأينـا أن ننقلهـا على ما هي /عليه[1] استيعاباً للأقوال ، وليكون للمتأمّل في هذه الآية زيادة بصيرة . [ ٣ / ٢٧٢ ]

الأول : أنه إذا تعلّق بـ « فأتوا » فمِنْ للابتداء قَطْعاً، إذْ لامبهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضيّة ، لأنّه لا معنى لإتيان البعض ، ولا مجاز لتقدير الباء مع « مِنْ » ، كيف وقد ذكر المأتّى به صريحاً وهو السّورة ؟

وإذا كانت « مِنْ » للابتداء تعيّن كون الضّمير للعبد ، لأنه المبدأ للإتيان ، لا مثل القرآن .

(١) في ط : « عليها »

وفيه نظر ، لأنّ المبدأ الذي نقتضيه مِنْ الابتدائيّة ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإتيان بالكلام في المتكلّم .

على أنك إذا تأمّلت فالمتكلّم ليس مبدأ الإتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه : أنه يتصل به الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقةً أو تَوهُّماً كالبَصْرة[1] للخروج ، والقرآن للإتيان بسورة منه .

الثاني : أنه إذا كان الضّمير لِمَا نَزّلنا ومِنْ صلة فأتوا ، كان المعنى : فأتوا من منزل مثله بسورةٍ فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا .

وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت به الآي الأُخر .

وفيه نظر ، لأن إضافة المِثْل إلى المنزل لا تقتضي أن يعتبر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورةٍ من منزل مثل القرآن ، بل من كلام .

وكيف يتوهّم ذلك ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن .

ولو سُلِّم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيّن ولا مبين .

الثالث : أنها إذا كانت صلة (فأتوا) كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيد بكتاب أي من عنده .

(١) في ط فقط : « كالنصرة » والتصويب من النسخ المخطوطة .

ولا يَصِحّ ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضاً بيّن الفساد ، انتهى .

وقد ألهمت على الكلام في فناء بيت الله الحرام ، ما إذا تمثلت فيه عسى أن يتّضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

إن الآية الكريمة ما أنزلت إلا للتحدّي . وحقيقة التّحدي هو طلب المِثْل ممن لا يَقْدِر على / الإتيان به . فإذا قال المتحدّي : [ ٣ / ٢٧٣ ] ائتوا بسورة بدون قوله : « من مثله » كلّ أحد يفهم منه أنه يطلب سورة مِنْ مثل القرآن .

وإذا قال : أئتوا « من مثله » بدون قوله : « سورة » كلُّ أحد يفهم منه أنه يطلب من مثل القرآن ما يصدق عليه أنه مِثْل القرآن أيّ قَدْرٍ كان سورةً أو أقلّ منها أو أكثر .

وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله : «بسورة» وبين قوله : «من مثله» فحق الكلام أن يقدّم «من مثله ويؤخر : «بسورة»، ويقول : فأتوا «من مثله» بسورة حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من المِثْل أوّلاً بطريق العموم ، وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصودُ حاصلاً ، والكلام مفيداً ، لكن تبرّع ببيان قَدْر المأتيّ به ، فقال : «بسورة» فيكون من قبيل التَّخصيص بعد التَّعميم في الكلام ، والتبيّن بعد الإبهام في المقام .

وهذا الأسلوب مِمّا يعتنى به البلغاء .

وأمّا إذا قال : « فأتوا بسورة من مثله » على أن يكون « من مثله » متعلّقاً بفأتوا يكون في الكلام حَشْوٌ ، وذلك ، لأنه لما قال : « بسورة » عَرَف أن المِثْل هو المأتيّ منه ، فَبذكر « من مثله » على أن يكون متعلّقاً بفأتوا يكونُ حَشْواً ، وكلامُ الله منزّهٌ عن هذا ، فلهذا حكَم بأنه وَصْفٌ للسُّورة .

وتلخيص الكلام ، أن التّحدي بمثل هذه العبارة يقع على أربعة أساليب :

الأول : تعيين المأتيّ به فقط .

الثاني : تعيين المأتيّ منه فقط .

الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأتيّ منه مقدّماً والمأتيّ به مؤخّراً ،

الرابع : العكس .

ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد[1] الكلام أن الأساليب الثلاثة الأول مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى ذكر المأتيّ منه بعد ذكر المأتيّ به حَشْواً ، هذا إذا جعل المأتيّ منه مفهوم المِثْل .

وأمّا إذا كان المأتيّ منه مكاناً أو شخصاً أو شيئاً آخر مما لا يدلّ عليه التحدّي ، فذِكْرُهُ مفيد قدّم أو أُخّر ، ولذلك جوّز العلاّمة صاحب

(١) في النسخ المخطوطة : «تنفيذ» بالفاء والذال ، وما في ط أوضح والمراد نقد الكلام .

الكشاف أن يكون : « من مثله » متعلّقاً بفأتوا ، حيث كان الضّمير راجعاً إلى « عَبْدِنا » .

والحاصل : أنه إذا جعل المِثْل المأتيّ منه مفهوم المِثْل وأريد الجمع بين/ المأتيّ منه والمأتيّ به ، فلا بُدّ من تقديم المأتيّ منه على المأتيّ به ، وإلاّ يكون الكلام ركيكاً . [ ٣ / ٢٧٤ ]

وإذا كان المأتيّ منه شيئاً آخر فالتّقديم والتأخير سواءٌ .

ومما يؤيّد هذا المعنى ما أفاده المحقّقون من قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب : أكلْتُ من بستانك من العنب : أنه لو قال : أكلت من العِنَب عُلِم أنه أكل من البستان ، فقوله : « من بستانك » يبقى لَغْواً .

وأمّا إذا قال أوّلاً : من بستانك أفاد أنه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن بقي الإبهامُ في المأكول منه ، فلما قال : « من العنب » رُفِع الإبهام .

هذا ، وإن لم يكن مثالاً[1] لما نحن فيه ، لكنه تنظير إذا تأملت فيه تأنّست بالمطلوب الذي نحن بصدده .

لا يقال : فعلى هذا جعلُهُ وَصْفاً أيضاً لغو ، بناء على أنّ التّحدي يدلّ عليه ، لأنا نقول : لا شكّ أن التّحدي يدلّ على أن السّورة المأتيّ بها هي السّورة المماثلة . فإذا قيل : مِنْ مِثْله مقدّماً حصل فيه إبهام وإجمال من حيثُ المقدار ، فإذا قيل : « بسورة » تعيّن المقدار المأتيّ

(١) في ط فقط « هذا وإن لم يلزمنا لا لما نحن فيه » والعبارة فيها تحريف ، صوابها من النسخ المخطوطة .

به ، وحينئذ قوله :« بسورة » لا يفيد إلاّ تعيين المقدار المبهم، إذْ بعد أن فَهِم المماثلة من صريح الكلام تضمحلّ دلالة السّياق فلا يلاحظ قوله : « بسورة » إلاّ من حيث أنه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر مستغنًى عنه ، وأمّا إذا قيل : مؤخراً ، فإن جعلته وَصْفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً للسياق منطوقاً في الكلام بعينه .

وهذا في باب النّعت إذا كان لفائدة لا يُنكر كما في قولهم : أمْسِ الدّابِر وأمثاله .

وأماإذا جعلتْ متعلّقاً بفأتوا فدلالة السيّاق باقية على حالها،إذ هي مقدّمة على التصّريح بالمماثلة ، ثم صرحت بذكر المماثلة ، فكأنّك قلت : « فأتوا بسورة من مثله ، من مثله مرّتين على أن يكون الأول وَصْفاً والثاني ظَرْفاً لغْواً ، وهو حشو في الكلام بلا شُبْهة .

فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وَصْفاً للسّورة ؟

قلت : الفائدة جليلة ،وهي التصريح بمنشأ التّعجيز، فإنه ليس إلا وصف المماثلة . . وعند ملاحظة منشأ التّعجيز أعنى المثلية يحصُل الانتقال إلى أن القرآن معجز .

والحاصل :أن الغرض من إتيان الوصف تحقيق مناط عِلّية كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأمّلوا / بنظر الاعتبار فيرتعدوا عما هم فيه من [ ٣ / ٢٧٥ ] الرّيب والإنكار .

هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ، والمرجُوّ من الأفاضل النّظر بعين الإنصاف ، والتّجنب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إن الغَـوْر فيه لعميق ، وإن المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التُكلان .

* * * *

انتهى - بحمد الله - الجزء السادس

ويليه - إنْ شاء الله تعالى - الجزء السابع

وأوله : فائدة من مجموع ابن القماح .

* * * *